هموم قطاع الشحن على الطاولة

رجال أعمال يتحضرون للانفتاح الاقتصادي القادم

دورات لمنح دبلوم في التصدير والاستيراد لتطوير أداء شركات الشحن

| هناء غانم

قضايا عديدة ناقشها أعضاء الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني خلال اجتماع الهيئة العامة للجمعية تتعلق بالتخبط في أسعار أجور الشحن والمعاناة لجهة تفريغ البضائع والأهم أن شركات الشحن في دمشق ما زالت تعاني عدم وجود مكان لها وغيرها من المشكلات.

رئيس الجمعية محمد رياض صيرفي أكد لـ«الوطن» أن اجتماع الهيئة طرح العديد من الهموم والمشكلات التي تتعلق بعمل أعضاء الجمعية موضحاً أن قطاع الشحن يمثل شريان الحياة الاقتصادية داخلياً وخارجياً وعلينا العمل عليه بشكل سريع كي يكون لنا دور وسيط لدخول شركات واستثمارات جديدة خاصة أن القانون ١٨ قد فتح أبواب واسعة للاستثمار في سورية.

وأضاف الصيرفي أن ما يشهده العالم من تطور لجهة البوليصة الإلكترونية للشحن البحري وغيرها يتطلب منا مواكبة التطورات ومعالجة المشكلات التي يعاني منها قطاع الشحن منها: عدم وجود مكان لتخزين وتبريد البضائع في مطار دمشق الدولي الأمر الذي ينعكس سلباً على الشحن خاصة عند تأخر (الطائرات) مما ينعكس على البضائع باعتبارها سريعة العطب، إضافة إلى عدم وجود مجمع أو مركز للشحن في دمشق والمكاتب موزعة في المنطقة الصناعية والحريقة وبستان الدور وغيرها، الأمر الذي يعرض هذه المكاتب للإغلاقات من المحافظة باعتبار أن مكانها مخالف لدخول السيارات الشاحنة وفي الوقت نفسه ليس لدينا بدائل، وتم الاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لإيجاد مكان لإقامة مركز للشحن، أيضاً مشكلة (السكنر) الذي لا يخدم كل قياسات البضائع وخاصة أن سورية اليوم تسير بخطوات واعدة للانفتاح الاقتصادي على العالم.

إضافة إلى موضوع تأمين المحروقات للسيارات الشاحنة ومشكلة تعاطي مديريات الجمارك في هذا الموضوع لجهة الضبوط المرتفعة، علماً أن الشاحنة مثلا التي تتجه من دمشق إلى حلب يكون لديها كمية من الوقود تكفي للذهاب والإياب، الأمر الذي يعرضها للمخالفة والظلم من دوريات الجمارك التي تقوم بمصادرة الكميات وتسجيل مخالفة تصل من ٣٥ إلى ٤٠ مليون ليرة أحياناً.

يضاف إلى ما سبق مشكلة تعهد القطع التي يعاني منها (الشحن) لما تسببه من خسائر.

وذكر أن وزارة النقل وعدت بإعداد بوليصة للنقل الداخلي (هوية المنتج) ستكون جاهزة خلال أيام.

وأكد الصيرفي أن هذه المشكلات يجب معالجتها في طور الانفتاح الاقتصادي بحيث نكون خير ممثلين لقطاع الشحن ما يتطلب رفع مستوى أداء شركاتنا للمستوى العالمي خاصة أن سنوات الأزمة جعلتنا نتأخر عن التطورات العالمية بقطاع الشحن والنقل وعلينا إعادة التأهيل بشكل أفضل لمواكبة القوانين الجديدة للشحن الدولي.

نائب رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعجي أكد لـ«الوطن» أن اتحاد غرف الصناعة واتحاد المصدرين العرب معوقاتهم وهمومهم مشتركة ولاسيما موضوع الشحن باعتباره جزءاً أساسياً لإنجاح عمل أصحاب المعامل والمصانع.

ولفت إلى أن كل القرارات المتخذة من الجهات المعنية بالتأكيد هي لمصلحة البلد بشكل عام والصناعي بشكل خاص، موضحاً أن موضوع التصدير يتطلب تسهيل إجراءات الشحن ولاسيما لجهة ارتفاع التكاليف التي تعتبر عقبة كبيرة أمام الصناعي المصدر الذي لم يعد باستطاعته منافسة الدول المجاورة.

وأوضح أن الاتفاقيات بين الأردن والعراق رسومها صفر بالمئة، ونحن نسعى لأن تكون علاقتنا مع الدول المجاورة بالطريقة نفسها ولاسيما مع العراق باعتبارها سوقاً واعدة للبضائع السورية.

أمين سر الجمعية حسين سكران بين أن هناك انفرجات كبيرة قادمة على الاقتصاد السوري وهناك خطوط للشحن ستفتح أمام شركات الشحن للدول الصديقة كإيران والعراق وغيرها من الدول العربية، مشيراً إلى وجود بعض المعوقات التي يجب حلها منها أجور الشحن المرتفعة التي تنعكس على المواطن بشكل سلبي من خلال ارتفاع أسعار السلع.

بدوره تحدث المستشار القانوني للجمعية والمحامي إلياس داوود عما أنجزته الجمعية خلال الفترة الماضية من انجازات وعن التحديات التي واجهت عمل الجمعية والخطة المستقبلية خاصة في ظل المعطيات الجديدة من اتفاقيات وانفتاح سورية على الدول العربية والعالمية الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على قطاع الشحن الذي يعتبر شريان حياة للتجارة ما يتطلب رفع مستوى الشحن الدولي وسلاسة انسياب البضائع مع الدول العربية.

وأشار داوود إلى وجود معوقات كبيرة في ظل العقوبات والحصار آملاً في ظل الانفراجات أن تنعكس إيجاباً على الدولة والمواطن السوري مؤكداً أن الاجتماع جاء بهدف وضع خطة عمل جديدة لقطاع الشحن.

بدورهم أصحاب شركات الشحن أكدوا ضرورة تذليل كل الصعوبات أمام شركاتهم التي تصدر إلى دول الجوار بحيث يكون النقل البري مفتاح العبور للدول المجاورة والأهم معالجة موضوع الشحن مع العراق الذي كان يتم بالمناقلة ما بين السيارات السورية إلى السيارات العراقية «حيث لم يكن يسمح لها بالدخول» وما كان يرافق ذلك من ضرر للسلع وخاصة الخضراوات والفواكه مطالبين وزاراتي النقل والشؤون الاجتماعية والعمل والجمعية واتحاد النقل القيام بعملهم بتسهيل الأمور باتجاه دول الخليج.

أحد أصحاب شركات الشحن دعا إلى المعاملة بالمثل بالنسبة للشحن الخارجي، وعدم السماح لشركات شحن الدول المجاورة بالدخول إلى سورية.

وتطرق البعض من أصحاب الشاحنات إلى الإجراءات المتخذة بحقهم في حال ضبط مواد ممنوعة على الرغم من وجود صاحب البضاعة، والإجراءات المتخذة بحق أصحاب الشاحنات على الرغم من حجز البضاعة وصاحبها.

ومن الجدير ذكره أن اجتماع الهيئة العامة للجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني تناول عرضاً تقدم به رئيس الجمعية بين فيه أهم النشاطات والاجتماعات التي قامت بها خلال العام الماضي مع الجهات العامة والوزارات والصعوبات والمعوقات التي واجهت تطور صناعة الشحن ودور وأهمية المعارض للشحن والتنسيق مع دول عربية لإجراء دورات تدريب «للشحينة» والتفاوض مع هيئة تنمية الصادرات من أجل إجراء دبلوم بالتصدير والاستيراد وغيرها من القضايا التي من شأنها تطوير أداء شركات الشحن في ظل الانفراجات الدولية والانفتاح العربي على سورية.

.. وتكاليف الصادرات إلى العراق ما تزال مرتفعة رغم إلغاء المناقلة!

العقاد: الصادرات إلى العراق ضعيفة جداً.. برادان باليوم في أحسن الحالات

| رامز محفوظ

ورغم التوقعات بانخفاض التكاليف وتحسن وتيرة الصادرات إلى العراق بعد السماح بدخول الشاحنات السورية ترانزيت وإلغاء المناقلة عند الحدود العراقية إلا أن الواقع على الأرض يشير إلى العكس، فالتكاليف مازالت مرتفعة وحركة الصادرات لم تشهد تحسناً ملحوظاً.

وعن هذا الموضوع أوضح الصيرفي في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه أثناء الملتقى الذي عقد في دمشق منذ أيام والذي جمع وزيري الاقتصاد السوري والعراقي ومجلس الأعمال السوري العراقي تم تسليط الضوء من قبلنا خلال الملتقى على موضوع تخفيض تكاليف دخول البضائع السورية إلى العراق وطالبنا بتخفيضها وكان هناك وعود من الجانب العراقي بدراسة اتفاقية المنطقة العربية التي تنص على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول، لافتاً إلى أن الجانب العراقي لم يفعل هذه الاتفاقية التي تنص على إلغاء الرسوم الجمركية مع الجانب السوري، ووزير الاقتصاد العراقي وعد بإعادة دراسة هذه الاتفاقية وتفعيلها قريباً.

ولفت إلى أن الرسوم الجمركية التي تدفع على الشاحنات السورية عند الحدود العراقية تتراوح بين ٤ و٥ آلاف دولار وتختلف بين مادة وأخرى وقد تكون أكثر من ذلك بقليل لبعض المواد، مؤكداً أنه في حال تم إعادة تفعيل اتفاقية المنطقة العربية بين سورية والعراق من المرجح أن تصبح الرسوم الجمركية التي تدفع عن كل شاحنة سورية تدخل الأراضي العراقية صفراً أو ٢ أو ٣ بالمئة.

وأشار إلى أن أجور النقل للشاحنة السورية المتجهة من الأراضي السورية لحين وصولها إلى العاصمة العراقية بغداد تقارب ٢٢٠٠ دولار ويضاف عليها تكلفة الفيزا للسائق والرسوم الجمركية المفروضة عند الحدود ومصاريف أخرى أي إن تكلفة الشاحنة بشكل كامل عند دفع كل المصاريف من أجور نقل وفيزا ورسوم جمركية تتراوح بين ١١٨ ألف دولار، مشيراً إلى أن إلغاء المناقلة والسماح للشاحنة السورية بدخول ترانزيت إلى الأراضي العراقية خفضا التكاليف الإجمالية ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ دولار قياساً للتكاليف التي كانت تدفع قبل إلغاء المناقلة.

وبين أن الصادرات السورية التي تذهب إلى العراق هي عبارة عن خضر وفواكه وألبسة وأحذية ومنظفات وبعض المنتجات الغذائية مثل المخللات والكونسروة، وأن السوق العراقية تعتبر من أهم الأسواق بالنسبة للمنتجات السورية، وختم بالقول: إنه نتيجة لبعد المنتج السوري عن الأسواق العراقية بسبب ارتفاع تكاليفه قياساً لدول أخرى في المنطقة حل المنتج التركي والإيراني كبديل عنه، موضحاً بأنه بمجرد حل مشكلة التكاليف المدفوعة للشاحنات السورية وعودة انخفاضها من المؤكد سيعود المنتج السوري لأخذ دوره وموقعه الحقيقي في السوق العراقية، وعن حركة الصادرات اليومية كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن حركة الصادرات من الخضر والفواكه إلى دول الخليج والعراق ضعيفة وتكاد تكون في أسوأ حالاتها خلال الفترة الحالية، لافتاً إلى أن الصادرات إلى العراق لا تتجاوز براداً واحداً فقط يومياً وفي أحسن الحالات برادان، في حين أن الصادرات إلى دول الخليج لا تتجاوز ١٠ برادات يومياً.

العقاد بين أن السبب في تراجع وتيرة الصادرات وانخفاضها يعود لانتهاء موسم إنتاج الخضر والفواكه الحالي وبدء الموسم الصيفي، متوقعاً أن يتحسن التصدير إلى هذه الدول مع تحسن إنتاج الخضر والفواكه الصيفية مع بداية شهر حزيران القادم حيث سيزداد الإنتاج وسيبدأ حينها تصدير الفاكهة الصيفية من كرز وإجاص إضافة إلى البندورة ومنتجات أخرى ومن المؤكد أن تصبح حركة الصادرات قوية.

هل أصبحت الصناعة السورية خارج المنافسة؟

الصناعة لا تنتعش في ظل القيود وجمود الملف الاقتصادي

| طلال ماضي

أكد عدد من الصناعيين أن إنعاش القطاع الصناعي يحتاج إلى دراسات أكثر تعمقاً واتساعاً وشمولية من حالة الترقيع القائمة اليوم، وتتطلب البحث في حلول واقعية لا تتعلق بالمرحلة المعيشة الآن فقط، وإنما تمتد لمرحلة ما بعد الانفتاح على سورية ومرحلة إعادة الإعمار.

وقال الصناعي (غ ع) المختص بصناعات الآلات الصناعية في تصريح لصحيفة «الوطن»: نحن نعمل منذ بداية الأزمة ونقاوم حتى لا نغلق معاملنا، وخفت مبيعاتنا من قطعتين في الأسبوع قبل الأزمة إلى قطعة واحدة في العام، وتخلينا عن عدد كبير من عمالنا، وتراكمت المشكلات في وجه الصناعة بسبب سوء إدارة موارد البلاد، ومع ذلك فنحن اليوم ننتظر الأمل والانفتاح الاقتصادي للخروج من عنق الزجاجة.

وأشار إلى انعدام الأسواق الخارجية وغياب المنافسة تماماً بالنسبة للصناعي السوري، والسبب من وجهة نظره أن الكثير من الخبرات السورية نقلت أعمالها وخبرتها وفتحت معامل ومنشآت صناعية في الدول العربية، وتعمل من دون توقف منذ سنوات، ولا يمكن للصناعي السوري الموجود في البلد أن ينافس الصناعي خارج البلد وخاصة في ظل الظروف الحالية، والتوقف شبه التام لبعض الملفات الاقتصادية التي تشارك في تحريك الأموال وتقليبها، واستثمار فائض هذه الأموال في الصناعة إضافة إلى القيود الكبيرة في سحب وتحويل الأموال والكارثة الكبيرة في تقلبات سعر الصرف والجمارك.

واعتبر الصناعي السوري أن الحلول المقدمة لمعالجة حركة الإنتاج والتصريف والتصدير اليوم ترقيعية وليست حلولاً مستدامة، والحل هو السماح للصناعي بالعمل بحرية من الاستيراد والتصنيع وإعادة إخراج بضاعته وتصديرها، وعندها سيتم إدخال العملة الصعبة إلى البلد أكثر من إخراجها.

وأكد أن القدرة التنافسية للمنتج الصناعي السوري تضعضعت في الأسواق الإقليمية والخارجية، والسبب الأساسي لتضعضعها هو ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل غير مسبوق ومستمر، وتزايد المشاكل المؤثرة مباشرة في حركة الإنتاج، وصعوبة تأمين المواد الأولية المستوردة، إذ من أصل ١٠ مستلزمات لإنتاج قطعة تجد ٦ منها متوفرة، واثنتين تأمينها صعب والباقي يشق الأنفس وبكلف عالية.

وكشف رئيس منطقة العرقوب الصناعية في حلب تيسير دركلت لصحيفة «الوطن» أن وجود أربع تسعيرات لسعر الصرف وضع الصناعي في حالة عجز عن حساب تكاليف منتجاته، معتبراً أن تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه تخفيض أسعار السلع بنسبة كبيرة.

وحول الحلول التي يمكن أن تساعد في عودة الانتعاش للقطاع الصناعي بين دركلت أن الحلول قدمت أكثر من مرة للحكومة، والجميع يطالب بها مثل حل موضوع ارتفاع الرسوم الجمركية وتكاليف الإنتاج التي جعلتنا خارج أي منافسة للأسواق المجاورة أو العربية، وهموم ومشكلات الصناعيين تعرفها الحكومة جيداً لكن للأسف الاستجابة تكاد تكون معدومة.

وأشار دركلت إلى أن مبيعاته منخفضة بسبب الشلل الموجود في الأسواق وارتفاع الأسعار التي تدفع المعامل والقطاع الحكومي إلى رفع أسعار خدماته قبل القطاع الخاص، وارتفاع كلف الإنتاج إلى مستويات غير مسبوقة، وهذه الكلف سيدفعها المستهلك في نهاية الأمر ومع ذلك تجد أن تدني الرواتب والأجور يمنع شريحة كبيرة من الاستهلاك والشراء، وتوقف عملية البيع والتصنيع، مستغرباً كيف يتم تسعير المواد المستوردة بسعر مرتفع بينما المنتجات المصنعة والمنتجة محلياً تسعر بسعر بخس.

ودعا دركلت إلى إعادة النظر بالمنصة وفوائدها اليوم مع المتغيرات الاقتصادية التي حصلت، ودراسة الجدوى من وجودها، وقال: إن الصناعة لن تنتعش ما لم يتم ترك الصناعي السوري يعمل من دون قيود وتخفيف الكلف إلى أقصى حد ممكن، عندها سيعود الإنتاج إلى سابق عهده وستتم إعادة تشغيل العمالة، مؤكداً أن إنعاش القطاع الصناعي بحاجة إلى دراسة معمقة تشمل جميع الجوانب لأزمة الصناعيين، والأسواق المجاورة، والتغيرات التي حدثت من فتح صناعيين سوريين خارج البلد مشروعات للمنتجات الصناعية نفسها التي يتم تصنيعها ضمن البلد، ويعملون في ظروف وتسهيلات كبيرة، وللمنافسة نحن بحاجة إلى تسهيلات وظروف عمل مشابهة أو قريبة من ظروفهم.

> كثير من الخبرات السورية نقلت أعمالها وخبراتها إلى خارج البلد

متى يحق للمنتجين ومقدمي الخدمات رفع أجور منتجاتهم؟

صافي لـ«الوطن»: تقتصر مهمة مديرية الشركات على تأسيس الشركة ومتابعة عملها

مقصود لـ«الوطن»: تحديد الأسعار تتحكم به تكاليف الإنتاج الفعلية

| نوار هيفا

تثير عمليات رفع أجور الخدمات المقدمة من الشركات العامة منها والخاصة، تذمراً من عملاء الشركة خاصة إذا ترافقت هذه الزيادة مع استقرار بجودة الخدمات أو تدنيها، وهو السبب الذي يدفع عملاء الشركات للسؤال متى يحق لهذه الشركات زيادة رسوم خدماتها؟

وطالما أن المصطلح الأكثر شيوعاً لأي مؤسسة عمل هو مصطلح شركة، فقد يتبادر إلى الذهن أن دائرة الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هي المعنية، إلا أن رئيس الدائرة زين صافي بين أن مهمة المديرية تقتصر على تأسيس الشركات ومتابعة عملها بما يتعلق بالأمور الإجرائية، وبالنسبة لرفع الأسعار سواء لخدمات أم لمواد تتبع لمديرية الأسعار بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

رئيس مديرية الأسعار بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تحديد أسعار المواد التي تقدمها الشركات سواء خدمات أم منتجات يحدد وفق تكاليف الإنتاج الفعلية، فشركات القطاع العام والخاص تدرس تكاليف إنتاج أي مادة مقدمة خدمة كانت أو منتجاً بمشاركة مديرية الأسعار بوزارة التجارة الداخلية ووفق هذه التكاليف يتم تحديد أسعار هذا المنتج، أي إن السعر مرتبط بتكاليف حقيقة موثقة.

أستاذ القانون التجاري في كلية الحقوق جامعة حلب د. عيسى الحسين بين أن الشركات يحق لها رفع أجورها بموجب أحكام المادة ١١ من قانون حماية المستهلك السوري رقم ٨ لعام ٢٠٢١، ولا يجوز للمنتج أو مقدم الخدمة رفع أجور المنتجات أو الخدمات بمفرده، فمن يحدد أسعار المنتجات أو الخدمات هي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث تحدد الوزارة المذكورة السعر متضمناً الحد الأقصى للربح محسوباً على أساس التكلفة الحقيقية دون المساس بحق المورد في تخفيض السعر بما يحقق مصلحة المستهلك.

ثم إن المادة ١١ تعطي الحق للوزارة بالرقابة على التقيد بالإعلان عن الأسعار وبدل الخدمات المقدمة وفقاً لأحكام قانون حماية المستهلك.

وعن الفترات المحددة التي يحق فيها للشركة رفع رسوم أجورها أوضح الحسين أنه لا توجد فترات محددة بشكل مسبق لرفع أجور الخدمات، فالأمر يعود إلى تكلفة المنتجات أو الخدمات والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الشركات.

أما عن علاقة رفع أجور الخدمات المقدمة من الشركات وربطها برفع معدلات مرتبات موظفيها رأى الحسين وجوب التزام الشركات بعد رفع أسعار موادها وخدماتها المقدمة برفع أجور عمالها تماشيا مع الظروف الاقتصادية القائمة، وذلك أن رفع أسعار أو أجور الخدمات يأتي نتيجة الظروف الاقتصادية وارتفاع أسعار تكلفة المواد والخدمات، لذلك انسجاما مع زيادة الأسعار وأجور الخدمات، من المفترض انعكاس ذلك على أجور عمال هذه الشركات عبر زيادتها.

أما عن ضريبة الأرباح وقياسها برفع أجور الخدمات المقدمة فأوضح أن ضريبة الأرباح تدور مع الربح وجوداً وعدماً ويتم ربط الضريبة بمقدار الربح المحقق، مبيناً أن معدل الضريبة ثابت بمقتضى القانون ولكن مقدار الضريبة يتفاوت بتفاوت الربح الذي تحققه الشركة.

> حسين لـ«الوطن»: على الشركات رفع أجور عمالها بعد رفع أسعار منتجاتها